الأمم المتحدة

A/CN.10/2006/WG.I/WP.6

الجمعية العامة

Distr.: General
26 April 2006
Arabic
Original: French

لجنة نزع السلاح
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦
نيويورك، ١٠-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
البند ٤ من جدول الأعمال

عناصر الموقف المتعلق بالردع النووي الفرنسي

وثيقة عمل مقدمة من الوفد الفرنسي

يود الوفد الفرنسي إطلاع لجنة نزع السلاح على عناصر الموقف المتعلق بسياسية الردع الفرنسية كما وردت في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية الفرنسية مؤخرا في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في جزيرة لونغ:

”كان إنشاء قوة ردع وطنية يمثل، بالنسبة إلى فرنسا، تحدياً حقيقياً لم يكن يمكن مواجهته إلا بالتزام الجميع. وقد فرض ذلك حشد جميع الطاقات وتطوير قدراتنا البحثية وإيجاد حلول ابتكارية لجميع أنواع المشاكل التقنية. وهكذا أصبح الردع النووي صورة طبق الأصل لما يمكن لبلدنا أن يحققه عندما يحدد لنفسه مهمة ويتمسك بها.

”وأحرص هنا على الإشادة بالباحثين والمهندسين، من لجنة الطاقة الذرية ومن جميع الشركات الفرنسية، الذين يمكنونا من أن نكون دائماً في المقدمة في قطاعات حيوية مثل علوم الفيزياء، والمحاكاة الرقمية، وأشعة الليزر - وخاصة الليزر الميغاجول - والتكنولوجيات النووية والفضائية. وأود أن أتوجه بهذه الإشادة أيضاً إلى جميع أولئك الذين يدعمون، بطريقة أو بأخرى، قواتنا النووية، أي إلى: موظفي المفوضية العامة للتسلّح، والمديرين والعمال الذين يعملون في الشركات والمجموعات الصناعية الشريكة في هذا الجهد، والشرطة المسؤولة عن الرقابة الحكومية،

040506 040506 06-33256 (A)

والعسكريين المنتمين إلى جميع فروع الجيش. وبالتأكيد فإن إشادتي تشمل في المقام الأول جميع أطقم المعدات البحرية والمحمولة جواً التي تضطلع على نحو دائم وبأكبر قدر من التكتم بأطول وأهم مهام العمليات كافةً. وأعرف أنني قد حددت مستوى صارماً لوضع التأهب ولكنه مستوى يتفق مع الاحتياجات الأمنية لبلدنا. وإنني أدرك الضغوط التي يفرضها ذلك. ونادراً ما يتحدث المرء عنكم ولكنني أود أن أحيّي فيكم قيمة استثنائية وجدارة عظيمة جداً. فدوام وضع الردع الذي حوفظ عليه على نحو مرموق منذ ٤٠ عاماً، هو في حد ذاته يستحق أبلغ الثناء.

''وأود أن أشمل أُسَركم بهذه الإشادة، وخاصة أُسَر أطقم الغواصات. فإنني أدرك تماماً ما يمثله القيام بدوريات تشغيلية من ابتعاد عن الأسرة وشعور بالوحدة بل ومعاناة أحياناً. إنكم تقومون بهذه المهمة في ظل مناخ يشهد تطوراً مستمراً.

''صحيح أنه مع انتهاء الحرب الباردة، لا يحدق بنا حالياً أي تهديد مباشر من جانب قوة من القوى الكبرى.

''ولكن انتهاء العالم الثنائي القطب لم يؤد إلى زوال التهديدات الموجهة ضد السلام. إذ تنتشر في بلدان عديدة أفكار متطرفة تحبذ المواجهة بين الحضارات والثقافات والأديان. وفي يومنا هذا، تُترجم هذه الرغبة في المواجهة بارتكاب اعتداءات شنيعة تذكرنا على نحو منتظم بأن التزمت والتعصب هما مصدر كل الحماقات. وهي قد تتخذ غداً أشكالاً أخرى أكثر خطورة، ربما تتورط فيها دول.

''وتشكل مكافحة الإرهاب إحدى أولوياتنا. وقد اتخذنا عدداً كبيراً من التدابير والأحكام للتصدي لهذا الخطر. وسنواصل السير على هذا الطريق بكل حزم وتصميم. ولكن ينبغي ألا نستسلم للرغبة في اختصار جميع الاعتبارات المتصلة بالدفاع والأمن في هذه المعركة الضرورية ضد الإرهاب. ولا يعني ظهور تهديد جديد أن جميع التهديدات الأخرى قد زالت.

''والعالم الذي نعيش فيه يمر بتطور مستمر، بحثاً عن توازنات جديدة سياسية واقتصادية وديمغرافية وعسكرية. وهو عالم يتسم بالظهور السريع لأقطاب جديدة من أقطاب القوة. ويواجَه هذا العالم بظهور مصادر اختلال جديدة، ولا سيما تقاسم المواد الخام، وتوزيع الموارد الطبيعية، والتوازن الديمغرافي الآخذ في التغير. ويمكن لهذه التغيرات أن تسفر عن عدم استقرار، ولا سيما إذا تزامنت مع ارتفاع مد النزعات القومية. وليس من القدر المحتوم أن تؤول العلاقة بين الأقطاب المختلفة للقوة إلى العداء في المستقبل القريب. ودرءاً لهذا الخطر، فإن علينا أن نسعى

إلى إقامة نظام دولي يرتكز على سيادة القانون وعلى الأمن الجماعي، نظام يكون أكثر عدلاً وتمثيلاً. ويجب علينا أيضاً أن ندفع جميع شركائنا الكبار إلى اختيار التعاون بدلاً من المواجهة. ولكننا لسنا في مأمن من حدوث تحول غير متوقع في النظام الدولي ولا من حدوث مفاجأة استراتيجية. فتاريخنا كله يعلمنا ذلك.

''ويتسم عالمنا أيضاً بظهور تأكيدات للقوة ترتكز على امتلاك أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية. ومن هنا كان الإغراء الذي يدفع دولاً معينة إلى امتلاك القوة النووية، وهو ما يخالف المعاهدات. وتتكاثر في جميع أنحاء العالم محاولات اختبار القذائف التسيارية التي لا يتوقف مداها عن الزيادة. وهذه هي الملاحظة التي حدت بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى الاعتراف بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها يشكل تهديداً حقيقياً للسلام وللأمن الدولي. وأخيراً، فإننا لا ينبغي أن نتجاهل استمرار وجود مخاطر أكثر تقليدية تتعلق بعدم الاستقرار الإقليمي. فمما يؤسف له أنه توجد مخاطر من هذا النوع في كل مكان من العالم.

''إزاء الأزمات التي تهز العالم، وإزاء التهديدات الجديدة، اختارت فرنسا دائماً، في المقام الأول، طريق الوقاية. ويبقى هذا الطريق، بجميع أشكاله، هو ذات الأساس الذي تقوم عليه سياستنا الدفاعية. فالوقاية، التي ترتكز على سيادة القانون وممارسة التأثير والتضامن، تشكل محور مجموع الإجراءات الصادرة عن دبلوماسيتنا التي تسعى بلا توقف إلى حل الأزمات التي يمكن أن تولد هنا أو هناك. وتنطوي الوقاية أيضاً على طائفة كاملة من أوضاع التأهب الدفاعية والأمنية، تحتل مكان الصدارة منها القوات المتمركزة في مواقعها مسبقاً.

''بيد أن الاعتقاد بأن الوقاية وحدها تكفي لحمايتنا هو ضرب من التفاؤل المشوب بالسذاجة. فلكي يكون لنا صوت مسموع، يجب أيضاً أن نكون قادرين على استعمال القوة عند الضرورة. ولذلك يجب أن تكون لدينا قدرة كبيرة على التدخل خارج حدودنا، بوسائل تقليدية، من أجل دعم هذه الاستراتيجية وتكملتها.

''وترتكز هذه السياسة الدفاعية على اليقين بأن تبقى مصالحنا الحيوية مصونة مهما حدث.

''وهذا هو الدور المنوط بالردع النووي الذي هو امتداد مباشر لاستراتيجيتنا الوقائية ويشكل آخر وجه من وجوه التعبير عنها. ففي مواجهة المخاوف القائمة حالياً وأوجه عدم التيقن مستقبلاً، يبقى الردع النووي هو الضمان

الأساسي لأمننا. ذلك أن هذا الردع، وأياً كان مصدر الضغوط، يعطينا أيضاً القدرة على الحفاظ على حريتنا في العمل، وفي السيطرة على سياساتنا، وفي ضمان دوام قيمنا الديمقراطية.

''وفي الوقت نفسه، فإننا نواصل دعم الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح العام والكامل، وخاصة التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المستعملة في الأسلحة النووية. ولكننا بطبيعة الحال لا نستطيع التقدم على طريق نزع السلاح إلا إذا حوفظ على الشروط المطلوبة لأمننا العالمي أو كانت إرادة تحقيق هذا التقدم متوافرة لدى الجميع.

''ومن هذا المنطلق، أبقت فرنسا على قواها الخاصة بالردع مع تخفيضها في الوقت نفسه، وفقاً لروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وامتثالاً لمبدأ الكفاية المطلقة.

''وإن من مسؤولية رئيس الدولة الفرنسي أن يقدر بصورة دائمة حدود مصالحنا الحيوية. واستمرار عدم التيقن بشأن هذه الحدود أمر ملزم لعقيدة الردع. وسيكون جوهر مصالحنا الحيوية دائماً هو سلامتنا الإقليمية وحماية سكاننا وممارسة سيادتنا بحرية. ويتطور إدراك هذه المصالح مع تطور الوتيرة التي يسير عليها العالم، وهو عالم يتسم بترابط متنام فيما بين البلدان الأوروبية كما يتسم بتأثير العولمة. وعلى سبيل المثال فإن من بين المصالح التي تجب حمايتها ضمان إمداداتنا الاستراتيجية أو الدفاع عن البلدان الحليفة لنا. وستقع على عاتق رئيس الجمهورية مسؤوليةُ تقدير حجم عمل عدواني أو تهديد أو ابتزاز ما لا يمكن تحمله يُرتكَب ضد هذه المصالح وتقدير العواقب التي يمكن أن تترتب على أي منها. ويمكن، عند الضرورة، أن يؤدي هذا التحليل إلى اعتبار هذه الأوضاع تدخلا ضمن نطاق مصالحنا الحيوية. لقد أكدتُ مباشرة بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن الردع النووي لا يُقصد به ردع الإرهابيين المتعصبين. بيد أن قادة الدول الذين يمكن أن يستخدموا الإرهاب وسيلة ضدنا وكذلك أولئك الذين يمكن أن يفكروا في القيام، بطريقة أو بأخرى، باستعمال أسلحة الدمار الشامل يجب أن يفهموا أنهم يعرضون أنفسهم بذلك لرد حازم ومتلائم من جانبنا. وهذا الرد يمكن أن يكون تقليديا. ولكنه يمكن أن يكون من نوع مختلف.

''وقد ظل الردع دائماً، منذ بداياته، يتطور، من حيث روحه ومن حيث وسائله، تبعاً للبيئة التي نعيش فيها ولتحليل التهديد الذي أشرتُ إليه آنفاً. وفي

مقدورنا أن نلحق أنواعا من الضرر بقوة كبرى تريد أن تهاجم مصالح نعتبرها حيويةً لنا. وفي مواجهة قوة إقليمية لن يكون خيارنا بين التقاعس أو الإفناء. فما تتمتع به قواتنا الاستراتيجية من مرونة ومقدرة على الرد سيمكننا من ممارسة رد فعلنا بصورة مباشرة ضد مراكز القوة لدى هؤلاء وضد قدرتهم على العمل. وقد صُممت جميع قواتنا النووية تبعاً لذلك. وعلى سبيل المثال، كان هذا هو الغرض الذي خُفِّض من أجله عدد الرؤوس الحربية النووية من بعض الصواريخ المحمولة في غواصاتنا.

''بيد أن مفهومنا لاستخدام الأسلحة النووية ما زال كما هو دون تغيير. فلا مجال، تحت أي ظرف من الظروف، لاستعمال وسائل نووية لأغراض عسكرية أثناء صراع ما. ولأجل هذا يُشار أحياناً إلى القوات النووية باعتبارها ''أسلحة عدم استعمال''. بيد أن هذه الصيغة ينبغي ألا تسمح بأن تحوم أي شكوك حول تصميمنا وقدرتنا على اللجوء إلى أسلحتنا النووية. فالتهديد المعقول باستعمالها يظل ماثلاً بصورة دائمة في أذهان القادة الذين يضمرون لنا نوايا عدوانية. ولا بد من هذا التهديد لجعلهم يثوبون إلى رشدهم ويدركون التكلفة الباهظة التي تجرها أعمالهم عليهم أنفسهم وعلى دولهم. وفضلاً عن ذلك، فغني عن القول أننا نحتفظ دائماً بالحق في اللجوء إلى تحذير أخير لإعلان تصميمنا على صيانة مصالحنا الحيوية.

''وهكذا فإن المبادئ التي تقوم عليها عقيدة الردع لدينا ما زالت كما هي دون تغيير، ولكن طرائق التعبير عن هذه العقيدة قد تطورت وما زالت تتطور، بغية تمكيننا من التعامل مع سياق القرن الحادي والعشرين.

''إن قدرات فرعي قواتنا البحري والجوي، التي يجري تكييفها باستمرار مع مهامها الجديدة، تمكّن من إيجاد استجابة متناسقة لشواغلنا. وبفضل هذين الفرعين اللذين يتسمان بخصائص مختلفة ومتكاملة، تتفتح أمام رئيس الدولة الفرنسية خيارات متعددة تغطي جميع التهديدات التي يمكن التعرف عليها.

''ومن ثم فإن تحديث وتكييف هذه القدرات أمر ضروري بصورة مطلقة لكي يظل الرادع لدينا يحتفظ بمصداقيته التي لا غنى عنها في بيئة جيو – استراتيجية آخذة في التطور.

''والاعتقاد بأن الحفاظ على ترسانتنا في وضعها الراهن يمكن أن يكون كافيا، على أي حال، اعتقادٌ ينم عن عدم الشعور بالمسؤولية. فماذا تكون مصداقية قوة الردع لدينا إذا لم تسمح لنا بالتعامل مع الأوضاع الجديدة؟ وما المصداقية التي ستكون لها إزاء القوى الإقليمية لو اكتفينا بمجرد التهديد بإلحاق الدمار الكامل؟ وما

المصداقية التي ستكون في المستقبل للأسلحة التسيارية التي يكون مداها محدوداً جداً؟ وهكذا فإن القذيفة التسيارية م ٥١ (M51)، بفضل مداها العابر للقارات، ومنظومة القذائف المحسنة المتوسطة المدى جو – أرض ستُمدنا، في ظل عالم متقلب، بالوسيلة التي نتغلب بها على التهديدات أيا كان منشؤها وأياً كانت طبيعتها. وبالمثل، لا يمكن لأحد أن يزعم بأن الدفاع بواسطة القذائف يكفي لمواجهة تهديد القذائف التسيارية. فلا يمكن لأي منظومة دفاعية، مهما كان تعقيدها، أن تكون فعالة بنسبة ١٠٠ في المائة. فنحن لن نستطيع أبداً أن نطمئن إلى أنه لا يمكن الالتفاف على هذه المنظومة الدفاعية. ومن شأن إقامة دفاعنا كله على هذه القدرة وحدها أن يحمل أعداءنا في الواقع على إيجاد وسائل أخرى لاستعمال أسلحتهم النووية والبيولوجية والكيميائية. ولذلك فإنه لا يمكن اعتبار هذه الأداة بديلاً عن الردع. ولكنها يمكن أن تكمّله عن طريق التقليل من مكامن الضعف لدينا. وهذا هو السبب في أن فرنسا قد بدأت بعزم في عملية تفكير مشتركة داخل الحلف الأطلسي وتقوم بتطوير برنامجها للحماية الذاتية للقوات المنتشرة.

”إن لأمن بلدنا واستقلاله ثمنا. وقد ظلت وزارة الدفاع، منذ ٤٠ عاماً، تخصص ٥٠ في المائة من استثماراتها للقوات النووية. وخُفض هذا النصيب من ذلك الحين بصورة مستمرة، ومن المتوقع أن يبلغ ١٨ في المائة من الاستثمارات في عام ٢٠٠٨. واليوم، وبروح من الكفاية المطلقة التي تتسم بها سياسة الردع لدينا، فإن هذه السياسة يبلغ نصيبها على وجه الإجمال أقل من ١٠ في المائة من مجموع ميزانية الدفاع.

”وتوجَّه اعتمادات الدفاع المخصصة للردع إلى التكنولوجيات الرائدة، وبصورة أساسية تقديم الدعم الوافر للجهود البحثية العلمية والتكنولوجية والصناعية في بلدنا.

”إن ١٠ في المائة من جهدنا الدفاعي هو الثمن المناسب والكافي لتزويد بلدنا بضمان أمني دائم ويمكن الاطمئنان إليه. وأود أن أشدد على أنه يكون من عدم المسؤولية تماما إثارة الشكوك حول ذلك.

”وعلاوة على ذلك فإن تطور الأمن والسياسة الدفاعية في أوروبا، والتشابك المتنامي لمصالح بلدان الاتحاد الأوروبي والتضامن القائم الآن بينها، كل ذلك يجعل من الردع النووي الفرنسي، بحكم وجوده ذاته، عنصراً أساسياً في أمن القارة الأوروبية. وقد طرحت فرنسا في عام ١٩٩٥ الفكرة الطموحة المتمثلة في

الردع المتضافر من أجل بدء مناقشة على مستوى أوروبا بشأن هذه القضية. وما زلت أعتقد أنه سيتعين علينا أن نسأل أنفسنا، عندما يحين الوقت لذلك، السؤال المتعلق بإيجاد دفاع مشترك يأخذ في الحسبان قوى الردع القائمة بقصد إيجاد أوروبا قوية مسؤولة عن أمنها. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد بدأت في التفكير معاً بشأن ما هي عليه مصالحنا الأمنية المشتركة أو ما ستؤول إليه في المستقبل. وأود أن نتعمق في هذا التفكير. فتلك خطوة أولى وضرورية.

”إن فرنسا تمتلك رادعاً نووياً مستقلاً منذ عام ١٩٦٤. فقد دفعت عِبر التاريخ الجنرال ديغول إلى القيام بهذا الاختيار الحاسم. وطوال كل هذه السنوات، كفلت القوات النووية الفرنسية الدفاع عن بلدنا وساعدت بقدر كبير في الحفاظ على السلام. واليوم فإنها ما زالت ساهرة على أمننا، بهدوء، لكي يتسنى لنا العيش في بلد ينعم بالحرية ويتحكم في مستقبله ومصيره. وما زالت هذه القوات، وستظل غداً، هي الضمان النهائي لأمننا.

”وإنني أود، بصفتي رئيس القوات المسلحة وبالنيابة عن مواطنينا، أن أعرب عن امتنان أمتنا لجميع من يسهمون في تحقيق هذه المهمة الأساسية، رجالاً ونساءً“.

وقد أراد الوفد الفرنسي أن يبلغ لجنة نزع السلاح بهذه العناصر ويتيح لأعضائها الاطلاع عليها بصورة دقيقة وكاملة حرصا على الإبلاغ.